JAUES

Journal of Al-Azhar University Engineering Sector

Vol.16 , No,61,October 2021 ,1503 -1514

URBAN PRIMACY AND ITS IMPACT ON THE URBAN SYSTEM CASE STUDY: THE CAPITALS OF THE GOVERNORATES OF THE ALEXANDRIA REGION

Gamal Gomaa Helewa
Department of urban planning, faculty of engineering, al-azhar University, Cairo, Egypt
E- Mail: gamalhelewa.19@azhar.edu.eg

Received : 1 July 2021 Accepted : 24 July 2021

ABSTRACT:

Urban primacy has become a feature of many Egyptian cities, especially Cairo, Alexandria, and most provincial capitals, This hegemony played a major role in the absence of a clear pattern of the urban system at the level of urban centers in Egypt in general and in the Alexandria region in particular, Where the Urban primacy of cities with a population and service concentration in the Alexandria region, the most important of which are the city of Alexandria, the city of damanhour, and the city of Marsa Matrouh, represents a source of concern for life in it, This is due to its negative effects on the urban, economic and social aspects of these cities in particular, and the urban system in the region in general, and therefore the research problem lies in the absence of clear strategies to address the imbalance in the urban system in the region to reduce this urban dominance, and the research aims to identify the dominant cities in the region And analyze its causes, in addition to identifying the reasons for the imbalance of the urban network, and the research also aims to reach a number of proposed strategies to address the imbalance in the urban network system in the region, The research has proven that the city of Alexandria is the first dominant and dominant city in the urban system in the region, because it is an attractive pole for migration flows from inside and outside the region, as it accounts for about 76.32 % of the region's total population, due to the continued focus of services and development projects in it, and then some followed by some Cities with a lower degree of dominance, including the city of Damanhour with a percentage of 4.31 % of the total population of the region, then the city of Idku with a percentage of 2.4 % of the total population of the region, then the city of Marsa Matrouh with a percentage of 2.4 % of the total population of the region, The research also proved that this hegemony will lead to continued developmental instability and imbalance in the size hierarchy of urban centers in the region, and to address this, a number of important recommendations were proposed, including encouraging urban development in cities with small population sizes, including Nubaria City, El Dabaa City, as well as cities with The average population sizes, including the city of Abu Homs and the city of Abu al-Matamir, in order to achieve the gradation of size in the urban system in the region, and these cities will play an important role in preventing the flow of migration flows to the dominant cities in the region, including the city of Alexandria, the city of Damanhour and the city of Marsa Matrouh, In addition to limiting development investments in the dominant cities in the region, the most

important of which is the city of Alexandria, and directing it towards the new city of Burj Al Arab and the new city of Nubariya.
key words: Urban primacy, rank and size rule, urban development, urbanization

الهيمنة الحضرية وتأثيرها على النظام العمرانى
دراسة حالة: عواصم محافظات اقليم الإسكندرية

جمال جمعه حليوة
قسم التخطيط العمرانى- كلية الهندسة- جامعة الأزهر- القاهرة- جمهورية مصر العربية.

الملخص : لقد أصبحت الهيمنة الحضرية سمة كثير من المدن المصرية وخاصة القاهرة والإسكندرية ومعظم عواصم المحافظات، وقد لعبت هذه الهيمنة دورا رئيسيا فى عدم وجود نسق واضح للنظام العمرانى على مستوى المراكز الحضرية بمصر بوجه عام وفى إقليم الإسكندرية بوجه خاص, حيث تمثل الهيمنة الحضرية للمدن ذات التركز السكانى والخدمى فى إقليم الإسكندرية والتى من أهمها مدينة الاسكندرية, ومدينة دمنهور, ومدينة مرسى مطروح، مصدر قلق للحياه فيها، وذلك لأثارها السلبية على النواحى العمرانية والإقتصادية والإجتماعية فى هذه المدن بصفة خاصة، والنظام العمرانى فى الإقليم بصورة عامة، ولذلك تكمن المشكلة البحثية فى عدم وجود إستراتيجيات واضحة لمعالجة الخلل فى النظام العمرانى بالإقليم للحد من هذه الهيمنة الحضرية، ويهدف البحث إلى التعرف على المدن المهيمنة بالإقليم وتحليل أسبابها,إضافة إلى التعرف على أسباب عدم توازن الشبكة الحضرية,كما يهدف البحث أيضا الوصول إلى عدد من الاستراتيجيات المقترحة لمعالجة الخلل فى منظومة الشبكة الحضرية فى الإقليم، وقد أثبت البحث أن مدينة الإسكندرية هى المدينة الأولى المهيمنة والمسيطرة على النظام الحضرى فى الإقليم وذلك لكونها قطب جاذب لتيارات الهجرة من داخل وخارج الإقليم حيث تستحوذ على حوالى ٧٦,٣٢ % من جملة سكان الإقليم، وذلك لاستمرار تركيز الخدمات والمشروعات التنموية بها، ثم تليها بعض المدن بدرجة هيمنة أقل ومنها مدينة دمنهور بنسبة استحواز ٤,٣١ % من جملة سكان الإقليم ، ثم مدينة إدكو بنسبة استحواز ٢,٤ % من جملة سكان الإقليم ، ثم مدينة مرسى مطروح بنسبة استحواز ٢,٤ % من جملة سكان الإقليم ، كما أثبت البحث أيضا أن هذه الهيمنة ستؤدى إلى إستمرارعدم الإستقرار التنموى والخلل فى التراتب الحجمى للمراكز الحضرية بالإقليم، ولمعالجة ذلك تم اقتراح عدد من التوصيات الهامة والتى منها تشجيع التنمية الحضرية فى المدن ذات الأحجام السكانية الصغيرة والتى منها مدينة النوبارية، ومدينة الضبعة، وكذلك المدن ذات الأحجام السكانية المتوسطة والتى منها مدينة أبوحمص، ومدينة ابوالمطامير ، بما يحقق التدرج الحجمى فى النظام الحضرى بالإقليم، وسوف تلعب هذه المدن دورا هاما فى منع تيارات الهجرة المتوافدة إلى المدن المهيمنة فى الإقليم والتى منها مدينة الإسكندرية ومدينة دمنهور ومدينة كفر الدوار.
الكلمات المفتاحية: الهيمنة الحضرية , قاعدة الرتبة والحجم, التنمية الحضرية , التحضر

المقدمة: مما لاشك فيه أن التركز السكانى للمدن يفرز العديد من المشكلات التى أصبح حلها يصعب يوما بعد أخر، ولقد لعبت هذه المشكلات دورا كبيرا فى خلق المعوقات أمام مشروعات التنمية الإجتماعية والإقتصادية داخل هذه المدن وفى المراكز الحضرية الواقعة داخل أقاليمها، وتمثل الهيمنة الحضرية للمدن بإقليم الإسكندرية والتى من أهمها مدينة الإسكندرية, ودمنهور, ومرسى مطروح أمرا خطيرا ومصدر قلق للحياه فيها، وذلك لأثارها السلبية على النواحى العمرانية والإقتصادية والإجتماعية فى هذه المدن بصفة خاصة، وإحداث خلل فى النظام الحضرى فى الإقليم بصورة عامة، حيث أثرت هذه الهيمنة بالسلب على باقى المدن فى الإقليم وخاصة المدن ذات الأحجام السكانية الصغيرة والمتوسطة، فأصبحت هذه المدن طاردة للسكان وضعفت فيها جودة الحياة، وتأثرت أيضا الإنتاجية الزراعية وخاصة فى محافظة البحيرة، وفى هذا البحث سوف يتم التعرف على مفهوم الهيمنة الحضرية، وأسبابها والنتائج المترتبة عليها، إضافة الى التعرف على معايير قياسها، وكيفية تطبيق ذلك على شبكة المراكز الحضرية فى إقليم الإسكندرية للوصول الى المدن المهيمنة بدرجاتها المختلفة، وتأثيرها السلبى على نظام العمران فى الإقليم، وذلك بهدف وضع بعض الإستراتيجيات التخطيطية للحد من هيمنة بعض المدن فى الإقليم وخاصة عواصم المحافظات المكونة للإقليم.

مشكلة البحث: يعانى إقليم الإسكندرية من الخلل فى النظام العمرانى نتيجة عدم تحقيق التوازن التنموى بين المراكز الحضرية فى الإقليم، حيث تتركزمعظم الإستثنارات والمشروعات التنموية فى المدن عواصم المحافظات بالإقليم (مدينة الإسكندرية, و دمنهور, ومرسى مطروح)، وكذلك بعض المدن عواصم المراكز والتى من أهمها (كفرالدوار – العلمين)،أما باقى المدن فى الإقليم فلم تحظى إلا ببعض المشروعات التنموية الصغيرة التى لا تفى بالإستقرار الدائم في هذه المدن، ونتيجة لذلك سيطرت الهيمنة الحضرية على المدن السابق ذكرها، فقلت فيها جودة الحياه, إضافة إلى إحداث خلل واضح فى توازن الشبكة الحضري بالإقليم, وتكمن المشكلة البحثية فى عدم وجود إستراتيجيات واضحة لمعالجة الخلل فى النظام العمرانى بالإقليم للحد من هذه الهيمنة الحضرية .

التساؤل البحثى : ما أسباب الخلل فى النظام العمرنى بإقليم الإسكندرية, وكيف يمكن معالجته.

أهداف البحث: يسعى البحث إلى التعرف على الهيمنة الحضرية وتحليل أسبابها للمدن ذات التركز السكانى فى اقليم الإسكندرية,إضافة إلى التعرف على أسباب عدم توازن الشبكة الحضرية,كما يهدف البحث أيضا الوصول إلى عدد من الاستراتيجيات المقترحة لمعالجة الخلل فى منظومة الشبكة الحضرية فى الإقليم .

فرضيات البحث : تشجيع التنمية الحضرية فى مراكز الحضر الصغرى والمتوسطة بالإقليم وتوطين بعض المشروعات الإستثمارية بها يلعبان دورا محوريا فى الحد من الهيمنة الحضرية للمدن المسيطرة فى الإقليم .

.المنهج البحثي: يعتمد البحث على عددة مناهج أولها المنهج الإستقرائى لتوضيح المفهوم العام للهيمنة الحضرية وأسبابها والأثار المترتبة عليها، ثم المنهج الوصفى لشبكة المنظومة الحضرية بالإقليم من خلال البيانات والمعلومات التى تم جمعها ودراستها، إضافة الى المنهج التحليلى للوصول الى الأسباب الحقيقية الهيمنة الحضرية للمدن ذات التركز السكانى الشديد وكيف أدي ذلك إلى إحداث خلل فى منظومة الشبكة الحضرية بالاقليم تمهيدا للوصول الى التوصيات المقترحة لمعالجة هذه المشاكل .

الهيمنة الحضرية : تعنى سيطرة مدينة كبيرة أو مدينتين كبيرتين فى دولة أو فى إقليم من أقاليمها على بقية الأقاليم, وترتبط هذه الهيمنة بكل من نمط توزيع المدن على صفحة الدولة أو الإقليم وتفاوت هذه المدن من حيث الحجم(عبدالعال https://ebook.univeyes.com)،فالهيمنة تعني المدينة الأكبر في البلد والتي تليها من مدن صغيرة من حيث الحجم والوظيفة ويمكن ان نطلق لقب المدينة الأولى او المهيمنة على المدينة التي تمثل شبكة ربط بين ارجاء البلاد وتحقق مستوى عال من الهيمنة عليها وترتبط هذه الهيمنة بكل من نمط توزيع المراكز الحضرية في المحافظة وتفاوتها من حيث الحجم(الأسدى & طاهر).

أسباب الهيمنة الحضرية: وتتمثل فى عدم وجود خطة لتحقيق التوازن التنموى بين المراكز الحضرية، إضافة الى الإرتقاء بالخدمات فى المدن المهيمنة مثل التعليم والصحة وتأمين المرافق والبنية الإساسية (مياه الشرب والكهرباء والصرف الصحى ..الخ)، وتناقص الميزانيات الموجهة لتطوير الخدمات بباقى المراكز الحضرية الواقعة تحت سيطرة المدن الكبرى المهيمنة، وقد أدى ذلك الى زيادة تركز السكان فيها نتيجة الهجرة النشطة اليها .

معايير هيمنة المدينة : تتحدد أهمية المدينة بعدة متغيرات تتمثل فى الحجم السكانى وهو يرتبط بظروف البيئة المجاورة وبتوزيع بقية المدن فى الدولة أو الاقليم وتباعدها ويعطى حجم المدينة انطباعا مباشرا على وزنها ومكانتها واهميتها الحضرية والحضارية ويرتبط بوظائفها، ودورها فى اقليمها (تأثيرها فى ظهيرها)، وكذلك مدى العلاقة المتبادلة بينها وبين المدن الاخرى فى الاقليم، إضافة علاقتها بحجم الدولة، وموقعها الجغرافى بالنسبة للنطاق المعمور، ومستوى التنمية ومدى كثافة شبكة النقل، وكذلك مركزها فى النظام الحضرى لهذا الاقليم (عبدالعال http://www.fayoum.edu.eg).

مقاييس الهيمنة الحضرية : ومن أهمها مؤشر الهيمنة الحضرية (دليل المدن الأربع): وصيغتها كالتالى
مؤشر الهيمنة الحضرية = عدد سكان المدينة الأولى / مجموع سكان المدن الثلاثة التالية لها، فاذا كانت قيمة هذا المؤشر أكبر من الواحد فان هذا يعنى أن عدد سكان المدينة الأولى يفوق مجموع سكان المدن الثلاثة التالية لها وهذا دليل على ضخامة المدينة الأولى وهيمنتها، إضافة الى التعرف على نسبة الهيمنة الحضرية (دليل المدينتين) وصيغتها:
نسبة الهيمنة الحضرية (ن هـ) = عدد سكان المدينة الأولى فى الحجم/ عدد سكان المدينة الثانية فى الحجم، واذا كانت نسبة الهيمنة أكبر من رقم (٢) فهذا يدل على أن عدد سكان المدينة الأولى يفوق ضعف عدد سكان المدينة الثانية لها فى الحجم وبهذا تكون المدينة الأولى هى صاحبة الهيمنة الحضرية (بغزه & بوهداوة).

قاعدة الرتبة والحجم (زيف zipf): تنص هذه القاعدة على أن حجم المدينة الثانية يساوى نصف حجم المدينة الأولى وحجم المدينة الثالثة يساوى ثلث حجم المدينة الأولى وحجم المدينة الرابعة يساوى ربع حجم المدينة الاولى وهكذا، ولمعرفة حجم أى مدينة غير المدينة الأولى فإنه يمكن استنتاجه من العلاقة :
حجم المدينة = حجم المدينة الأولى / رتبة المدينة المراد معرفة حجمها(الدجانى & عابدين, ٢٠٠٩).

مشكلات الهيمنة الحضرية : تتسبب فى مشاكل متعدد من أهمها إحداث خلل فى توازن النظام العمرانى فى أقاليم المدن المهيمنة، وعدم توازن الشبكة الحضرية حيث أن المدن المهيمنة لم تنموا بشكل متوازن كما هو مخطط لها، إضافة الى تدهور البيئة العمرانية فى المدن الواقعة تحت سيطرة المدينة المهيمنة ، والزحف العمرانى على الأراضى الزراعية المتاخمة للمدن المهيمنة ,مما تسبب فى نشاة المناطق السكنية العشوائية وخاصة فى أطراف هذه المدن، كذلك تشكل الهيمنة الحضرية خطرا على البيئة الاجتماعية إذ تؤدي إلى تزايد عدد العاطلين عن العمل فى المدينة المهيمنة وفى التجمعات العمرانية الواقعة فى إقليمها، أيضا تدهور الإنتاجية للأراضى الزراعية فى إقليم المدينة المهيمنة بسبب هجرة السكان اليها (الأسدى & طاهر, د.ت).

مفهوم النظام الحضرى: يتكون النظام الحضرى من مجموعة التجمعات التى تصنف كمراكز حضرية ضمن رقعة جغرافية محددة كالدولة أو الإقليم أو المحافظة، ويستند وجود النظام على تفاعل عناصره مع بعضها حيث ترتبط تلك المدن بعلاقات وظيفية متبادلة تشكل فيما بينها نظاما حضريا متكاملا(ابوقرين, ٢٠١٤).

التحضر: يشير مفهوم التحضر الى عملية من عمليات التغير الاجتماعى وهى انتقال الريفيين الى المدن واكتسابهم تدريجيا القيم الحضرية وما يرتبط بها من أنماط السلوك الحضرى الى ان تنتهى هذه العملية الى ما يسمى بالتكيف الإجتماعى، أما مجرد انتقالهم الى المدن فهو عبارة عن تغير ولكنه ليس تحضرا فالتحضر يصف جزء من عملية التغير الإجتماعى(لفته, ١١httpqu.edu.iq).

الحضرية: هى اكتساب الناس المقيمين فى الريف لأساليب الحضر دون الإنتقال الى المدن، ويعتبر الإنتشار الثقافى أحد وجوه اكتساب الخصائص الحضرية وهو من العوامل الخارجية للتغير.

التنمية الحضرية: هى عملية تطوير المجتمعات الريفية الى مجتمعات حضرية كما تشير كذلك الى نشأة المجتمعات الحضرية ونموها وتحقيق تنمية اجتماعية لمختلف فئات المجتمع مما يضمن تحقيق النمو الاقتصادى والتوزيع العادل للموارد والمحافظة على البيئة وحمايتها واحترام التنوع الثقافى للمجتمع مما يضمن تلبية متطلبات الاجيال الحالية دون المساس على تلبية الاجيال القادمة وهناك من يصفها على انها الرؤية المستقبلية لتطوير العمران وتطوير المواصلات ومواجهة التحديات الاقتصادية والسكانية والبيئية التى تحتاج للتنمية المستدامة (https://digiurbs.blogspot.coml().

دراسة الهيمنة الحضرية وأثارها بإقليم الإسكندرية :

التعريف باقليم الاسكندرية: هو الإقليم الثانى من أقاليم مصر التخطيطية السبعة ، ويشغل هذا الإقليم المنطقة الغربية من شمال الجمهورية، حيث يمثل شريطا ساحليا بطول ٥٦٠ كم و يمتد جنوبا حتى إقليم أسيوط (وسط الصعيد) و شرقا إلى حدود إقليمى القاهرة و الدلتا وغربا إلى الحدود المصرية الليبية و بعمق ٤٠٠ كم باتجاه الجنوب من شاطئ البحر المتوسط، وتبلغ مساحة الإقليم حوالى ٨٩١, ٢٢٤٠٧٥كم٢ تمثل نحو ٢, ٢٢ % من جملة مساحة الجمهورية، ويبلغ عدد سكانه حوالى ٧٦٠, ١١ مليون نسمة يمثلون نسبة ٦٣, ١٢٪ من جملة سكان الجمهورية المقدر لعام ٢٠١٧، ويتكون الهيكل الإدارى لإقليم الإسكندرية من ثلاث محافظات هي (الإسكندرية والبحيرة ومطروح)، تضم عدد ٢٤ مركز إداري، وتبلغ عدد التجمعات الحضرية بالإقليم (٢٦ مدينة) تتنوع مابين مدن مليونية ومدن متوسطة ومدن صغيرة, وتضم تلك المحافظات الثلاث حوالي (١٤٣ وحدة محلية) بها (٦٠٤ تجمع ريفي رئيسي) و عدد (٦١٣٥ تجمع قروي) عبارة عن عزب وكفور ونجوع تتركز معظمها في محافظة البحيرة والتي تضم بمفردها (٥٧٣٧ تجمع ريفي) بنسبة (٩٣,٥٪) من إجمالي التجمعات بالإقليم(الهئية العامة للتخطيط العمراني, ٢٠٠٨)، كما هو موضح بالشكل رقم (١) .

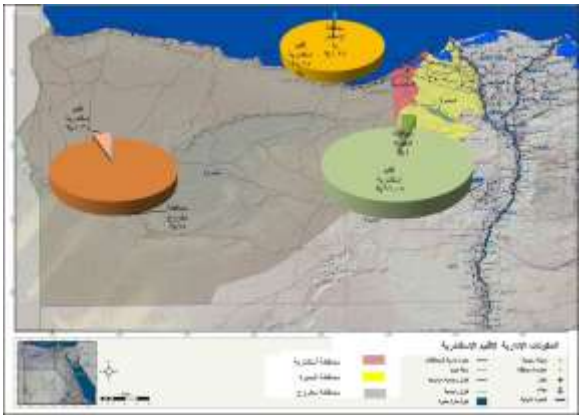

الملامح السكانية لإقليم الإسكندرية: بدراسة البيانات السكانية للإقليم نجد أن هناك تطور ملحوظ فى الزيادة السكانية حيث نجد أن حجم سكان الإقليم إرتفع من ٩, ١٩ مليون نسمة وفقا لتعداد ٢٠٠٦ ، إلى نحو ١١,٧٦ مليون نسمة عام ٢٠١٧ ، محتلاً بذلك المرتبة الثالثة بين أقاليم الجمهورية، وبنسبة تبلغ حوالي ١٢,٠٪ من إجمالى سكان الجمهورية، والجدول رقم (١) يبين تطور النمو السكانى للمحافظات الثلاث المكون للإقليم مابين عامى ٢٠٠٦ ، ٢٠١٧، ومن المتوقع أن يصل حجم الزيادة السكانية بالإقليم إلى ٢,٦٨ مليون نسمة فى الفترة من ٢٠١٧ و ٢٠٢٧ ليبلغ تعداد الإقليم ١٤,٧٤ مليون نسمة عام ٢٠٢٧، وتمثل هذه الزيادة نحو ١٢,٣٪ من الزيادة الكلية المتوقعة لسكان الجمهورية خلال نفس الفترة. أما عن التوزيع النسبي للسكان بالمحافظات المكونة للإقليم ، فقد تبين أن حوالى ٥٢,٤٨ % من الحجم السكانى يتركز فى محافظة البحيرة ، تأتى فى المرتبة الأولى، يليها محافظة الإسكندرية بنسبة ٤٣,٩١٪ فى حين تأتى محافظة مطروح فى المرتبة الأخيرة بنسبة ٣,٦٢ % من جملة عدد السكان بالإقليم وفق تعداد ٢٠١٧م .

جدول (١) يوضح اعداد السكان لإقليم الإسكندرية لتعادي ٢٠٠٦ - ٢٠١٧

سنة التعداد	سنة التعداد ٢٠٠٦			سنة التعداد ٢٠١٧		
المحافظة	حضر	ريف	الجملة	حضر	ريف	الجملة
الإسكندرية	٤,٠٨٤,٦٧٢	٣٩,١٢٧	٤,١٢٣,٨٦٩	٥٠٩٥٤٥٧	٦٨٢٩٣	٥١٦٣٧٥٠
البحيرة	٩٠٧,٨	٣,٨٣٩,٤٨٣	٤,٧٤٧,٣٨٣	١١٢٠٩٨٣	٥٠٥٠٦٣٠	٦١٧١٦١٣
مطروح	٢٢٧,٧٨٨	٩٥,٦٩٣	٣٢٣,٣٨١	٢٦٧٠٧٨	١٥٨٥٤٦	٤٢٥٦٢٤
الإجمالي	٥٢٢٠١٦٠	٣٩٧٤٣٧٣	٩١٩٤٥٣٣	٦٤٨٣٥١٨	٥٢٧٧٤٦٩	١١٧٦٠٩٨٧
نسبة الريف الى الحضر ٪	٥٦,٧٧	٤٣,٢٣	١٠٠,٠٠	٥٥,١٣	٤٤,٨٧	١٠٠,٠٠

المصدر: مجمع بواسطة الباحث من عدة تقارير صادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بإصدارات مختلفة

جدول رقم (٢) تصنيف التجمعات العمرانية (ريف- حضر) لإقليم الإسكندرية ٢٠١٧م

المحافظة	عدد المدن	إجمالي عدد التجمعات الريفية	إجمالي عدد التجمعات العمرانية	نسبة عدد التجمعات الحضرية	نسبة عدد التجمعات الريفية٪	نسبة عدد التجمعات العمرانية٪
	مدينة	تجمع	تجمع	%		
الإسكندرية	٢	١٢٩	١٧١	٧,٧	٢,٤٦	٢,٤٨
البحيرة	١٩	٦٣١٨	٦٣٣٤	٩١,٥	٩١,٥٠	٩١,٦٩
مطروح	٨	٣٩٥	٤٠٣	٣٠,٨	٥,٧٤	٥,٨٣
الإجمالي	٢٩	٦٨٨٢	٦٩٠٨	١٠٠,٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠

المصدر: مجمع بواسطة الباحث من عدة تقارير صادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لتعداد ٢٠١٧

خصائص النظام الحضرى فى الاقليم:

١- تصنيف التجمعات العمرانية بإقليم الاسكندرية حسب الحضر والريف.

من خلال دراسة التجمعات العمرانية بإقليم الاسكندرية وتوزيعها حسب الحضر والريف نجد أن عدد التجمعات العمرانية تبلغ حوالى (٦٩٠٨ تجمع) منها عدد ٢٦ تجمع حضري بنسبة (٠,٣٨٪) من إجمالي عدد التجمعات بالإقليم و ٦٨٨٢ تجمع ريفي بنسبة (٩٩,٦٢٪) من إجمالي عدد التجمعات بالإقليم .

اما عن التوزيع النسبي بالمحافظات المكونة للإقليم نجد ان محافظة البحيرة تاتي في المرتبة الأولي في عدد التجمعات سواء تجمعات ريفية او حضرية حيث تضم محافظة البحيرة عدد ١٦ تجمع حضري بنسبة (٦١,٥ %) من عدد التجمعات الحضرية بالإقليم وعدد (٦٣١٨ تجمع) بنسبة (٩١,٨٠٪) من إجمالي عدد التجمعات الريفية بالإقليم, وتأتي محافظة مطروح في المرتبة الثانية من حيث عدد التجمعات الحضرية حيث يبلغ عدد التجمعات الحضرية بها (٨ تجمعات حضرية) بنسبة (٣٠,٨ %) من جملة التجمعات الحضرية بالإقليم, وعدد التجمعات الريفية بمحافظة مطروح تبلغ (٣٩٥ تجمع) بنسبة (٥,٧٤ %) من جملة التجمعات الريفية بالإقليم, وتأتي محافظة الإسكندرية في المرتبة الثالثة والأخيرة من حيث عدد التجمعات حيث يبلغ التجمعات الحضرية بمحافظة الإسكندرية (٢تجمع) بنسبة (٧,٧٪) من اجمالي عدد التجمعات الحضرية بالإقليم, ويبلغد عدد التجمعات الريفية بمحافظة الإسكندرية (١٦٩ تجمع) بنسبة (٢,٤٦ %) من إجمالي عدد التجمعات الريفية بألإقليم, كما هو موضح بالجدول رقم (٢) والشكل رقم (٢).

شكل (٢) يوضح التوزيع النسبي للتجمعات الحضرية والريفية باقليم الإسكندرية

- **التصنيف الحجمى للمدن:** بدراسة الفئات الحجمية لمدن إقليم الإسكندرية يلاحظ اختلافها وذلك لتنوع العوامل المؤثرة على حجم المدينة مثل الإرتباط بشبكة الطرق والمواصلات والتى تعمل على تعزيز العلاقات بينها وبين المدن المجاورة بالإقليم، وكذلك الدور الوظيفي والإدارى لتلك المدن، ويصل عدد المدن بإقليم الإسكندرية ٢٦ مدينة منها مدينة واحدة يزيد سكانها عن٥ مليون نسمة و هى مدينة الإسكندرية, تستحوذ على ٧٦,٣ % من سكان الحضر بالإقليم, ومدينة واحدة بالفئة الحجمية من (٢٥٠- ٣٠٠ ألف نسمة) وهي دمنهور تستحوذ علي بنسبة ٤,٣١٪ من إجمالى عدد سكان الحضر بالإقليم، كما يلاحظ أن أكبر عدد من مدن الإقليم يوجد بالفئة الحجمية ١٠٠- ٢٠٠ ألف نسمة (٤ مدينة) بنسبة ٦,٥٪ تليها المدن بالفئة الحجمية من ٥٠-١٠٠ ألف (٦ مدن) بنسبة ٥ % من إجمالى عدد المدن بالإقليم، إضافة الى ذلك نجد أن أكبر عدد من مدن الإقليم يوجد بالفئة الحجمية ٢٥- ٥٠ ألف نسمة (٨ مدن) بنسبة ٦,٥٪ تليها المدن بالفئة الحجمية اقل من ٢٥ الف نسمة (٦ مدن) بنسبة ١,٥٪ من إجمالى عدد سكان الحضر بالإقليم. ومن خلال الجدول (٣) والشكل (٣) نجد أن حجم التجمع الموجود بالمرتبة الأولي يسيطر علي باقي التجمعات بالإقليم حيث يتخطي حجمه اكثر من خمسة ملايين نسمة وبنسبة (٣,٥٨٪) من إجمالي عدد التجمعات بالإقليم, بينما يوجد تجمع واحد في الرتبة الثانية بنفس النسبة, واربعة تجمعات في المرتبة الثالثة بنسبة (١٥,٣٨٪ من إجمالي عدد التجمعات , ويوجد (٦ تجمعات في المرتبة الرابعة بنسبة ٢٣,٠٨٪) , ويوجد (٨ تجمعات بالمرتبة الخامسة بنسبة(٣٠,٧٧٪), وفي اخر مرتبة يوجد (٦ تجمعات حضرية بنسبة ٢٣,٠٨٪) بإجمالي عدد٢٦ تجمع حضري بالإقليم ومن

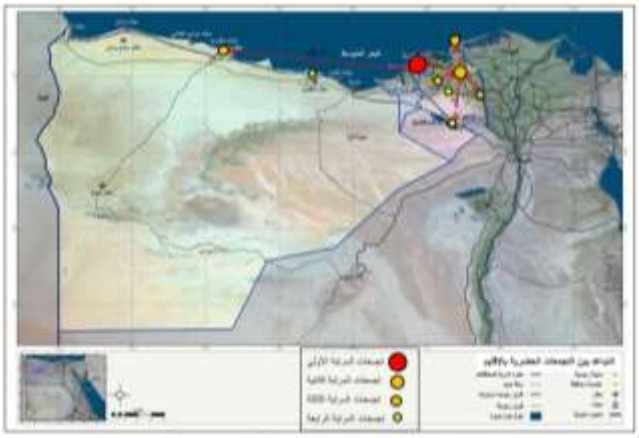

شكل(٣) يوضح الفئات الحجمية للتجمعات الحضرية بإقليم الإسكندرية ٢٠١٧

جدول (٣) يبين الرتبة والحجم السكاني للتجمعات الحضرية بإقليم الإسكندرية ٢٠١٧ م

الترتيب المطلق	المدينة	الحجم السكاني	النسبة %	الفئة الحجمية	الرتبة	اجمالي عدد السكان للرتبة
١	الإسكندرية	٥١٩٠٤٥٩	٧٦,٣٢	اكبر من ٥ مليون	١	٥١٩٠٤٥٩
٢	دمنهور	٢٩٢٩٩٢	٤,٣١	من ٢٥٠ _ ٣٠٠ الف نسمة	٢	٢٩٢٩٩٢
٣	ادكو	١٦٣١١٤	٢,٤٠	من ١٠٠ _ ٢٠٠ الف نسمة	٣	٥٥٧٧٠٦
٤	مرسي مطروح	١٦٠٤٢٦	٢,٣٦			
٥	كفر الدوار	١١٨٣٥٤	١,٧٤			
٦	رشيد	١١٥٨١٢	١,٧٠			
٧	حوش عيسي	٧٦٤٢٣	١,١٢	من ٥٠ _ ١٠٠ الف نسمة	٤	٣٨٠٧٢٧
٨	ايتاي البارود	٧١٤٥٦	١,٠٥			
٩	الدلنجات	٦٣٤٤١	٠,٩٣			
١٠	ابوالمطامير	٦١٦٤٢	٠,٩١			
١١	ابوحمص	٥٦٥٢٤	٠,٨٣			
١٢	كوم حمادة	٥١٢٤١	٠,٧٥			
١٣	برج العرب	٤٥٠١٢	٠,٦٦	من ٢٥ _ ٥٠ الف نسمة	٥	٢٧٩٥٨٣
١٤	الرحمانية	٤٠٩٥٧	٠,٦٠			
١٥	شبراخيت	٣٧٩٦٦	٠,٥٦			
١٦	وادي النطرون	٣٧٩٢٢	٠,٥٦			
١٧	سيدي براني	٣٤٧٧٠	٠,٥١			
١٨	المحمودية	٣١٩١٤	٠,٤٧			
١٩	بدر	٢٥٨٦٥	٠,٣٨			
٢٠	الضبعة	٢٥١٧٧	٠,٣٧			
٢١	سيوة	٢٢٧٥٥	٠,٣٣	اقل من ٢٥ الف نسمة	٦	٩٩٥١٤
٢٢	التوبارية	٢١٤٣٦	٠,٣٢			
٢٣	النجيلة	١٧٩٦٦	٠,٢٦			
٢٤	الحمام	١٦٧٣٢	٠,٢٥			
٢٥	السلوم	١٥٠٣٨	٠,٢٢			
٢٦	العلمين	٥٥٨٧	٠,٠٨			
الإجمالى		٦٨٠٠٩٨١	١٠٠,٠٠			٦٨٠٠٩٨١

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا علي بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠١٧

الملاحظ ان اكبر فئة حجمة تضم عدد من التجمعات هي الفئة الخامسة حيث تضم عدد ٨ تجمعات وتستوعب

عدد سكان قدره (٢٧٩٥٨٣ نسمة وهو لايتجاوز ٥,٣٩٪ من سكان التجمع الموجود بالمرتبة الأول وهو مايعد خلل واضح في الهيراركية الحجمة لتجمعات الإقليم،كما هو موضح بالشكل رقم (٣) والجدول رقم (٣).

تحليل العلاقات المكانية بين المدن: من خلال دراسة العلاقات المكانية للتجمعات الحضرية بإقليم الإسكندرية نجد التجمع العمراني المهيمن أو الأول (مدينة الإسكندرية) تأخذ موقع غير متمركز بالنسبة للإقليم مما نتج عنه تباين في المسافات الفاصلة بينه وبين التجمعات الحضرية الموجودة في المرتبة الثانية او الثالثة (مدينة دمنهور) في حدود مسافة ٤٥ كلم ومدينة كفر الدورا في حدود ٢٠ كلم ومدينة مرسي مطروح في حدود (٣٠٠كم) ومدينة إدكو في حدود ٤٥ كلم, كما تباينة المسافات بين تجمعات المرتبة الثانية والثالثة والرابعة بحيث تتفاوت المسافات من ٣٠ الي ٥٠ كم بين تلك التجمعات وبعضها, ام المسافة بين التجمعات الموجودة في المرتبة الثانية وباقي التجمعات الحضرية فتتباين المسافات فيما بينها من ١٠ كم الي ٥٠ كم.

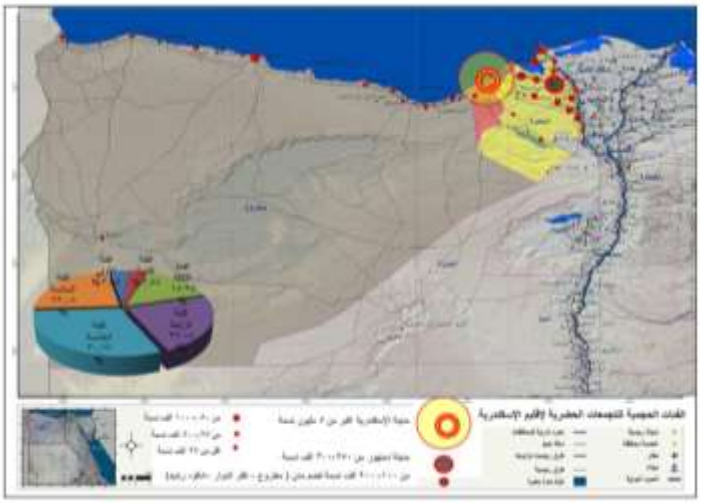

الشكل رقم (٤) يوضح شبكة التجمعات الحضرية والعلاقات المكانية فيما بينها

قياس مؤشر الهيمنة الحضرية لعواصم المحافظات بالإقليم.

أولا: الهيمنة الحضرية لمدينة الإسكندرية عاصمة محافظة الإسكندرية.

١- مؤشر الهيمنة الحضرية (دليل المدن الأربع): تحليلا لتعداد سكان عام ٢٠١٧م يتبين أن المدن الأربع حسب قانون مؤشر الهيمنة الحضرية تتمثل فى مدينة الإسكندرية حيث يبلغ حجمها السكانى حوالى ٥١٩٠٤٥٩ نسمة، يليها مدينة دمنهور ٢٩٢٩٩٢نسمة، ثم مدينة إدكو ١٦٣١١٤ نسمة، يليها مدينة مرسى مطروح ١٦٠٤٢٦ نسمة، ومن خلال قانون مؤشر الهيمنة الحضرية الذى يتمثل فى المعادلة التالية :

مؤشر الهيمنة الحضرية حسب تعداد سكان ٢٠١٧م = مدينة الإسكندرية / (مدينة دمنهور + مدينة إدكو + مدينة مرسى مطروح).

مؤشر الهيمنة الحضرية = ٥١٩٠٤٥٩ / (٢٩٢٩٩٢ + ١٦٣١١٤ + ١٦٠٤٢٦) = ٨,٤٢ وهذا المؤشر أكبر من الواحد مما يعنى أن عدد سكان المدينة الأولى (الإسكندرية) يفوق مجموع سكان المدن الثلاثة التالية لها (مدينة دمنهور + مدينة إدكو + مدينة مرسى مطروح) وهذا دليل على ضخامة حجم مدينة الإسكندرية وهيمنتها.

وتحليلا لما سبق نجد أن مدينة الإسكندرية تتمتع بضخامة حجمها السكانى وهيمنتها على باقى المدن بالإقليم.

٢- نسبة الهيمنة الحضرية (دليل المدينتين)**:**

نسبة الهيمنة الحضرية (ن هـ) حسب تعداد سكان ٢٠١٧م = مدينة الإسكندرية / مدينة دمنهور(٥١٩٠٤٥٩ / ٢٩٢٩٩٢ = ١٧,٧٢) وحيث أن الناتج أكبر من الرقم (٢) إذا تعتبر مدينة الإسكندرية هى صاحبة الهيمنة الحضرية على باقى المدن بالإقليم.

ثانيا: الهيمنة الحضرية لمدينة دمنهور عاصمة محافظة البحيرة.

١- مؤشر الهيمنة الحضرية حسب تعداد سكان ٢٠١٧م : تحليلا لتعداد سكان عام ٢٠١٧م يتبين أن المدن الأربع حسب قانون مؤشر الهيمنة الحضرية تتمثل فى مدينة دمنهور حيث يبلغ حجمها السكانى حوالى ٢٩٢٩٩٢ نسمة، يليها مدينة إدكو ١٦٣١١٤ نسمة، ثم مدينة مرسى مطروح ١٦٠٤٢٦ نسمة، يليها مدينة كفر الدوار ١١٨٣٥٤ ومن خلال قانون مؤشر الهيمنة الحضرية :

مؤشر الهيمنة الحضرية = ٢٩٢٩٩٢ / (١٦٣١١٤ + ١٦٠٤٢٦ + ١١٨٣٥٤) = ٠,٧ وهذا المؤشر أقل من الواحد مما يعنى أن المدينة الأولى(دمنهور) ليست المدينة المهيمنة وحدها بل هناك مدن أخرى تنافسها فى الهيمنة وهى مدينة إدكو، ثم مدينة مرسى مطروح ، ثم مدينة كفر الدوار،.وتحليلا لما سبق نجد أن مدينة دمنهور ليست لها درجة واضحة فى الهيمنة الحضرية على مستوى المدن بالإقليم بدون مدينة الإسكندرية.

٢- نسبة الهيمنة الحضرية (دليل المدينتين)**:**

نسبة الهيمنة الحضرية (ن هـ) حسب تعداد سكان ٢٠١٧م = مدينة دمنهور / مدينة إدكو(٢٩٢٩٩٢ / ١٦٣١١٤ = ١,٨) وحيث أن الناتج أقل من الرقم (٢) إذا تعتبر مدينة دمنهور ليست لها درجة فى الهيمنة الحضرية على مستوى المدن بالإقليم بدون مدينة الإسكندرية.

ثالثا: الهيمنة الحضرية لمدينة مرسى مطروح عاصمة محافظة مطروح.

١- مؤشر الهيمنة الحضرية حسب تعداد سكان ٢٠١٧م : تحليلا لتعداد سكان عام ٢٠١٧م يتبين أن المدن الأربع حسب قانون مؤشر الهيمنة الحضرية تتمثل فى مدينة إدكو حيث يبلغ حجمها السكانى حوالى ١٦٣١١٤ نسمة، يليها مدينة مرسى مطروح ١٦٠٤٢٦ نسمة، يليها مدينة كفر الدوار١١٨٣٥٤ ، ثم مدينة رشيد ١١٥٨١٢ نسمة ومن خلال قانون مؤشر الهيمنة الحضرية :

مؤشر الهيمنة الحضرية = ١٦٣١١٤ / (١٦٠٤٢٦ + ١١٨٣٥٤+ ١١٥٨١٢) = ٠,٤ وهذا المؤشر أقل من الواحد مما يعنى أن المدينة الأولى(إدكو) ليست المدينة المهيمنة وحدها بل هناك مدن أخرى تنافسها فى الهيمنة وهى مدينة مرسى مطروح ، ثم مدينة كفر الدوار،.ثم مدينة رشيد وتحليلا لما سبق نجد أن مدينة مرسى مطروح ليست لها درجة واضحة فى الهيمنة الحضرية على مستوى المدن بالإقليم بدون مدينة الإسكندرية، ومدينة دمنهور.

٢- نسبة الهيمنة الحضرية (دليل المدينتين):

نسبة الهيمنة الحضرية (ن هـ) حسب تعداد سكان ٢٠١٧م = مدينة إدكو / مدينة مرسى مطروح (١٦٣١١٤ / ١٦٠٤٢٦ = ١,٠٢) وحيث أن الناتج أقل من الرقم (٢) إذا تعتبر مدينة إدكو ليست لها درجة فى الهيمنة الحضرية على مستوى المدن بالإقليم بدون مدينة الإسكندرية ومدينة دمنهور.

وتحليلا لما سبق طبقا لقانون نسبة الهيمنة الحضرية نجد أن مدينة مرسى مطروح ليست لها درجة واضحة فى الهيمنة الحضرية على مستوى المدن بالإقليم بدون مدينة الإسكندرية ومدينة دمنهور.

وخلاصة ماسبق من خلال دراسة قياس مؤشر الهيمنة الحضرية لعواصم المحافظات بالإقليم نجد أن مدينة الإسكندرية هى صاحبة الهيمنة الحضرية فى الإقليم، أما مدينتى دمنهور، ومرسى مطروح فليست لهما درجة واضحة فى الهيمنة الحضرية على مستوى المدن فى الإقليم بل ينافسهما مدنا أخرى منها كفر الدوار ورشيد وإدكو، وهذا يبرهن على أن هناك خللا فى النظام العمرانى بالإقليم.

دوافع الهيمنة الحضرية لمدينة الاسكندرية والأثار المترتبة عليها.

تتمثل دوافع الهيمنة الحضرية لمدينة الإسكندرية فى التالى:

- الدوافع الاقتصادية : تتميز الإسكندرية بتعدد الأنشطة الإقتصادية فتشتمل على الصناعة ، التجارة ، الزراعة ، الصيد ، السياحة ، البترول والتعدين، وتعد الإسكندرية مركزاً رئيسياً للنشاط الصناعى بجمهورية مصر العربية ويمثل الإنتاج الصناعى فيها ٤٠٪ من جملة الإنتاج الصناعى فى جمهورية مصر العربية ، وتعتبر مركز تجارى دولى من خلال مينائها حيث يمر عبر مينائها حوالى ٨٠٪ من تجارة مصر الخارجية كما تعد الأسكندرية منطقة زراعية هامه لإستصلاح مساحات كبيرة من الأراضى الصحراويه بها وزراعتها كما أن الصيد يعد من أهم الأنشطة البحرية بالأسكندرية، وتعتبر الأسكندرية مزاراً سياحياً عالمياً لوجود العديد من المناطق الأثرية بها وكونها مدينة ساحلية معتدلة المناخ فهى تعد مقصداً سياحياً للسائحين من شتى بقاع العالم . كما أن مدينة الأسكندرية غنية بحقول البترول والغاز والمعادن، فالأسكندرية تعتبر مقصداً إستثمارياً هاماً فهى غنية بموارد طبيعية كثيرة جعلتها من أهم المدن الصناعية فى مصر والبنية التحتية بها من طرق وكبارى ومرافق أخرى ساعدت على جذب المستثمرين إليها لتكون من أهم المدن الإستثمارية فى مصر(http://www.alexandria.gov.eg).

- توافر الخدمات الاقليمية: تعتبر الإسكندرية أحد مراكز الإشعاع الثقافى فى مصر بعد مدينة القاهرة والجيزة حيث يوجد بها جامعة تتكون من(٢١ كلية ،٣ معاهد بحثية)، تغطى كلياتها ومعاهدها كافة التخصصات من

الطب والهندسة والطب البيطرى وادراة الأعمال والحقوق والسياحة والتربية والبحث العلمى, وتعتبر الجامعة مقصدا لكل الطلبة والطالبات من كل محافظات مصر، هذا بالاضافة الى الطلبة والطالبات الوافدين من بعض الدول العربية، ويدرس فى هذه الجامعة حوالى ١٩٧٢٧٨ طالب وطالبة، إضافة إلى أنها يتمركز فيها الكثير من الخدمات الصحية والتى تشمل المستشفيات الجامعية ويبلغ عددها (١٠ مستشفيات جامعية) ويبلغ عدد الاسرة فى هذه المستشفيات حوالى ٣٦٦٤ سرير، ويمتد النطاق الخدمى لهذه المستشفيات ليشمل المحافظات الثلاث المكونة للإقليم (الإسكندرية – البحيرة – مطروح)، بالإضافة الى بعض المحافظات المجاورة ومنها كفر الشيخ، المنوفية، الدقهلية.

- الدوافع التاريخية و الإدارية والسياسية : لقد كانت مدينة الإسكندرية منذ أن أنشأها القائد المقدوني الإسكندر الأكبر عام ٣٣٢ ق .م وهى مقصدا لكثير من السكان، بحكم قدم تاريخ نشأتها ووظيفتها الإدارية (عاصمة لمصر) وقد بقيت مدينة الإسكندرية قرابة ألف عام أي منذ إنشائها حتى الفتح العربي عاصمة لمصر وحين اتخذت مصر الفسطاط عاصمة بقى للإسكندرية دورها الحضاري المؤثر لا في تاريخ مصر العام فحسب وإنما في تاريخ حوض البحر المتوسط بعامة وساعدها موقعها المتميز في القيام بهذا الدور وأتاحت لها إمكانيتها الإقتصادية مواصلة هذا الدور باقتدار، ولذلك كانت مدينة الإسكندرية جاذبة للمهاجرين من معظم محافظات مصر للعمل بها، ومقصدا لكثير من رجال الأعمال حيث يتمركز بها الكثير من الفرص الإستثمارية والأنشطة الاقتصادية(www.alexandria.gov.eg)، كما تعدّ الإسْكَنْدَرِيَّة العاصمة الثانية لمصر وقد كانت عاصمتها قديما، وتضم الإسكندرية بين طياتها الكثير من المعالم المميزة، إذ يوجد بها الكثير من القصور الرئاسية ومن أهمها قصر رأس التين، وقصر المنتزه.

- الأثار السلبية لهيمنة مدينة الاسكندرية: تتسبب فى العديد من المشاكل أهمها :

- إنتشار المناطق العشوائية حيث تبلغ مساحتها حوالى ٢٠ألف فدان تمثل ١٢,٥٪ من إجمالى مساحة المناطق العشوائية فى مصر(الجهاز المركزى, ٢٠١٦).
- الزحام المرورى الشديد فى جميع أحياء المدينة، وخاصة مناطق (الرمل – المنشية – محطة مصر- ميدان الهانوفيل بجوار السوق) بالإضافة إلى تدنى شبكات النقل والزحام الشديد للركاب كما الحال فى أتوبيسات وسط المدينة وخطوط العجمى.
- تدهور شبكات المرافق والبنية الأساسية وعدم مواكبتها لعدد السكان وخاصة فى جميع مناطق حى العجمى، وحى شرق، وحى العامرية.
- إنتشار التلوث بجميع أنواعه المختلفة وأهمها التلوث الهوائى، فى حى العجمى حيث تتركز به العديد من المصانع ومنها مصنع الحديد والصلب ومصانع تكرير البترول، بالاضافة الى التلوث الناتج من منطقة الميناء فى حى الجمرك.

- الأثار السلبية للمدن المهيمنة على النظام العمرانى بالإقليم.

مما لاشك فيه أن الهيمنة الحضرية لمدينة الإسكندرية، وباقى المدن الأخرى فى الإقليم التى تليها فى الهيمنة والتى منها مدينة دمنهور، ومدية إدكو، ثم مدينة مرسى مطروح، لها العديد من الأثار السلبية على شبكة المراكز الحضرية بالإقليم والتى من أهمها:

• إن ظاهرة الهيمنة الحضرية لمدينة الإسكندرية تسببت فى إحداث خلل فى توازن شبكة المراكز الحضرية فى المحافظات المكونة للإقليم وخاصة محافظة البحيرة حيث تستحوز مدينة الإسكندرية على حوالى ٩٧,٣٢٪ من إجمالى سكان الحضر فى الإقليم حسب تعداد ٢٠١٧م، مما يبرهن أن هناك غيابا حقيقيا للتراتب الحجمى للمراكز الحضرية فى الإقليم(الجهاز المركزى, ٢٠١٧).

• انخفاض الإنتاجية للأراضى الزراعية فى الإقليم، بسبب هجرة السكان إلى المدن التى تمثل أقطاب جاذبة للسكان وفى مقدمتها مدينة الإسكندرية، تليها مدينة دمنهور، ثم مدينة مرسى مطروح حيث يتركز بها الكثير من المشروعات السياحية.

• القصور الشديد فى شبكات المرافق والبنية الأساسية، إضافة إلى تدهور البيئة العمرانية الواقعة تحت سيطرة المدن المهيمنة فى الإقليم، خاصة المدن ذات الأحجام السكانية المنخفضة والتى منها من أهمها مدينة (ابوحمص، مدينة ابوالمطامير، مدينة بدر) فى محافظة البحيرة، ثم (مدينة الحمام، مدينة الضبعة) فى محافظة مطروح.

• إنحفاض عدد المشروعات الإستثمارية فى المدن بالاقليم حيث يتم توجية معظمها إلى مدينة الإسكندرية، ومدينة دمنهور، ثم مدينة مرسى مطروح لكونهما العواصم الإدارية للمحافظات المكونة للإقليم..

نتائج وتوصيات البحث:

أولا- النتائـــج: بعد استعراض وتشخيص الحالة الراهنة للنظام العمرانى فى الإقليم، والتعرف على المدن المهيمنة به، من خلال بعض المعادلات التى تم استخدامها فى البحث يمكن الوصول إلى بعض النتائج الهامة التالية .

- تعتبر مدينة الإسكندرية هى المدينة الأولى المهيمنة والمسيطرة على النظام الحضرى فى إقليم الإسكندرية وذلك لكونها قطب جاذب لتيارات الهجرة من داخل وخارج المحافظات الثلاثة المكونة للإقليم، ثم تليها مدينة دمنهور، ثم مدينة ادكو، ثم مدينة مرسى مطروح..

- إن استمرار تركيز الخدمات والمشروعات التنموية فى المدن المهيمنة بالإقليم وخاصة مدينة الإسكندرية سيؤدى إلى إستمرارعدم الإستقرار التنموى والحلل فى التراتب الحجمى للمراكز الحضرية بالإقليم.

- وجود إختلاف واضح فى التراتب الحجمى للمدن المكونة لنظام العمرانى بالإقليم مما يبرهن على عدم وجود تنمية متوازنة على مستوى المراكز الحضرية فى الإقليم.

- كثرة عدد المناطق العشوائية والمتدهورة عمرانيا فى المدن المهينة بالإقليم وخاصة مدينة الإسكندرية، ومدينى دمنهور.

- التعدى العمرانى المتسارع على الأراضى الزراعية المتاخمة لمدينة الإسكندرية فى الجهة الشرقية على جانبى الطريق الزراعية (المدخل الشرقى للمدينة)، وعلى جانبى خط السكة الحديد فى المسافة المحصورة بين محطة أبيس ومحطة سيدى جابر، حيث أقيمت فى هذه المواقع العديد من مشروعات الإسكان، والأنشطة التجارية، مع الأخذ فى الإعتبار أن الأراضى الزراعية فى هذه المواقع حالتها الإنتاجية جيدة .

ثانيا- التوصيات: تمثل الهيمنة الحضرية لمدينة الإسكندرية على باقى المدن بإقليم الإسكندرية، بالإضافة إلى المدن التى تليها فى الهيمنة ومنها مدينة دمنهور، ومدينة مرسى مطروح، ثم إدكو، وكفر الدوار مصدر قلق لجودة الحياة فيهما نتيجة الزيادة السكانية المرتفعة والضغوط المستمرة على الخدمات والمرافق العامة ، وللحد من هذه الهيمنة يلزم مايلى:

- تأكيد أهمية سرعة تنفيذ المخططات الإستراتيجية للمدن والقرى بالإقليم والتى قامت بإعدادها الهيئة العامة للتخطيط العمرانى وفى مقدمتها المخطط الاستراتيجى العام ٢٠٣٢م لمدينة الإسكندرية، والحد من الإستثمارات التنموية فى المدن المهيمنة فى الإقليم والتى من أهمها مدينة الإسكندرية وتوجيهها نحو مدينة برج العرب الجديدة، و مدينة النوبارية الجديدة.

- وضع خطة تحفيزية لتشجيع الحراك السكانى من المدن المكتظة بالسكان والمهيمنة فى الإقليم وفى مقدمتها مدينة الإسكندرية ومدينة دمنهور ثم مدينة إدكو ومدينة كفر الدوار صوب التجمعات العمرانية الجديدة المتاخمة (مدينة برج العرب الجديدة – مدينة النوبارية الجديدة – مدينة العلمين الجديدة)، وتتمثل الخطة التحفيزية فى توفير الوحدات السكنية بقروض طويلة الأجل، توفير فرص العمل فى شتى المجالات الإقتصادية ،تشجيع المشروعات الإستثمارية الصغيرة للشباب وتخفيض نسبة الضرائب عليها،تدعيم وتطوير شبكة النقل والمواصلات المؤدية إلى التجمعات العمرانية الجديدة بالإقليم وتخفيض أسعارها.

- التنمية الشاملة لمنطقة غرب الإسكندرية (مركز برج العرب – منطقة البنجر) وذلك من خلال عمل مخطط إستراتيجى إقليمى لمحافظة الإسكندرية، يتضمن توجيه الزيادة السكانية المتوقعة والإستثمارات التنموية نحو هذه المنطقة وذلك من خلال تطوير القرى والنجوع وسرعة تنفيذ مشروعات الإسكان المتعلقة فى مدينة برج العرب الجديدة، وكذلك تطوير المنطقة الصناعية لجذب المستثمرين اليها .

- وضع خطة لمعالجة الخلل فى النظام الحضرى بالإقليم وللوصول الى التدرج الهرمى للتجمعات وتقليل حجم التفاوتات اللإقليمية يلزم تشجيع التنمية فى جميع المدن بالإقليم حسب الأحجام السكانية .

- أهمية وضع مخطط إقليمى يشمل المحافظات المكونة للإقليم (الإسكندرية والبحيرة ومطروح) يتضمن تحقيق العدالة الإقليمية من خلال التوازن فى توزيع المشروعات الاقتصادية بين المناطق الحضرية والمناطق والريفية وتقليل الفوارق التنموية بينهما، وكذلك توزيع الأحجام السكانية بما يتناسب مع المشروعات الخدمية، وشبكة المرافق والبنية الأساسية.

- توفير المرافق والبنية الأساسية لإقامة مناطق اقتصادية جاذبة للسكان فى الظهير الصحراوى غرب محافظتى الإسكندرية والبحيرة ومنطقة العلمين بمحافظة مطروح ، مع عمل بعض التسهيلات لجذب المستثمرين، وكذلك السكان لحد الهجرة الى المدن المهيمنة فى الاقليم والتى منها الإسكندرية ودمنهور وكفر الدوار وادكو.
- أهمية تنمية المناطق الريفية فى محافظة البحيرة ومركز العامرية غرب محافظة الإسكندرية من خلال إمدادها بالخدمات الصحية والتعليمية والإجتماعية، هذا بالاضافة الى وضع خطة عاجلة لإنشاء بعض المشروعات التنموية الرائدة لتحسين الظروف المعيشية للسكان وذلك بهدف الحد من هجرتهم الى المدن الكبرى فى الإقليم.
- تشجيع التنمية الحضرية فى المدن الصغيرة والتى يتراوح حجمها السكانى من (٢٥ ألف – ٥٠ ألف) ومنها مدينة حوش عيسى، ومدينة أبوالمطامير، ومدينة أبوحمص، وكذلك المدن المتوسطة والتى يتراوح حجمها السكانى من (٥٠ ألف – ١٠٠ ألف) ومنها مدينة الضبعة، ومدينة المحمودية، ومدينة شبراخيت، وتشمل خطة التنمية إقامة مناطق إقتصادية جاذبة للسكان لتوفير فرص عمل لرفع المستوى الإجتماعى لهم والحد من هجرتهم الى المدن الرئيسية (الاسكندرية – دمنهور – مطروح)، هذا بالإضافة الى تطوير شبكة المرافق والبنية الأساسية، وإمدادها بالخدمات العامة اللازمة للسكان.

المصادر والمراجع:

١- عبد العال,احمد محمد ,الهيمنة الحضرية لمدينة الخرطوم الكبرى, https://ebook.univeyes.com .
٢- عبدالعال,احمد محمد - هيمنة المدن المصرية http://www.fayoum.edu.eg.
٢- **الأسدي,** صلاح هاشم,طاهر , ماجده عبدالله , مؤشرات الهيمنة الحضرية للمراكز الحضرية واثارها السلبية وسبل معالجتها فى محافظة البصرة ,كلية التربية للعلوم الانسانية , جامعة البصرة . httpun.uobasrah.edu.iqpapers8947
٣- بغزة, عادل , وبوهداوة, وعز الدين, قياس وتحليل التركز السكانى لولاية قسنطينة فى المناطق الحضرية الرئيسية, كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية,جامعة باتنة httpdpubma.univ-annaba.dz.
٤- الدجاني, دينا ,عابدين, محمد يسار, اتجاهات التركز الحضرى فى الجمهورية العربية السورية, مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية, المجلد الخامس والعشرون, العدد الثانى ٢٠٠٩ new.damascusuniversity.edu..
٥- ابوقرين,عنتر عبدالعال(٢٠١٤) تحليل النظام الحضرى فى وادى النيل بمصر. مجلة كلية الهندسة بجامعة اسيوط.
٦- لفتة, فاطمة محيسن, اتجاهات التنمية فى مدينة الديوانية, قسم الجغرافية , كلية الاداب, جامعة القادسية httpqu.edu.iq
٧- وزارة الإسكان, الهئية العامة للتخطيط العمراني, استراتيجية التنمية العمرانية للمحافظات المصرية , ٢٠٠٨.
٨- وزارة الإسكان, الهئية العامة للتخطيط العمراني, المنظور البيئي لإستراتيجية التنمية العمرانية, ٢٠١٠.
٩- صندوق تطوير العشوائيات ,حصر وتصنيف المناطق غير الآمنة بمحافظى الإسكندرية عام, ٢٠١١م.
١٠- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء, النتائج النهائية لتعداد السكان والمنشأة ٢٠٠٦ م, القاهرة.
١١- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء, النتائج النهائية لتعداد السكان والمنشأة ٢٠١٧ م, القاهرة.
١٢- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء, دراسة تطوير ةتنمية المناطق العشوائية فى مصر ٢٠١٦ م, القاهرة.
١٣- https://digiurbs.blogspot.coml.
١٤- البوابة الالكترنية للإسكندرية http://www.alexandria.gov.eg/ .
١٥- البوابة الإلكترونية - جامعة الإسكندرية, https://alexu.edu.eg/ .
١٦- تاريخ الإسكندرية http://www.alexandria.gov.eg .
١٧- https://digiurbs.blogspot.com .